

## نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أستاذ / عبد الناصر براني\*

المخلص:

لقد كان للأزمة المالية العالمية دور كبير في زيادة الاهتمام العالمي بالاقتصاد الإسلامي ومنتجاته، لتكون بديل لما عجزت عنه أدوات الأنظمة الاقتصادية الغربية لتحقيق الاستقرار المالي، ولعل أهم نتائج هذه الأزمة هو بروز دور مؤسسات نظام المشاركة كمؤسسات أكثر استقراراً وأقل تأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية، لذلك ينظر الكثير من الخبراء للتمويل بالمشاركة أنه الحل الأمثل لازمة المالية، ويرجع ذلك ببساطة إلى أن العوامل التي ساهمت في الأزمة المالية وأدت إلى إفلاس الكثير من البنوك التقليدية هي محرمة تحريماً صريحاً في التمويل الإسلامي، ومن هنا جاءت هذه الورقة البحثية لإبراز فاعلية وكفاءة نظام المشاركة الإسلامي في تحقيق الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية المعاصرة.

### Abstract:

The global financial crisis played a major role, in the worldwide increased interest in Islamic financial products, as an alternative to the conventional financial tools and products, perhaps the most important outcome of this crisis, is the emergence of the role of Islamic banks as institutions, which showed more stability and being less affected by the consequences of the global financial crisis. Therefore many economic experts considered the Islamic financing procedures as the best solution to the financial crisis, that simply because of the factors that contributed to the financial crisis, and led to the bankruptcy of many conventional banks, are explicitly forbidden in Islamic financial practices. Hence this papers to highlight the effectiveness and efficiency of the Islamic banking system as far as financial stability is concerned, even during global financial crisis.

## المقدمة:

إن الأزمات المالية، ونظراً للأثار الحادة والخطيرة التي يمكن أن تترتب عنها، والتي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي كانت ولا تزال من أهم المواضيع إثارة للجدل والنقاش، حيث استدعت - الأزمة المالية - انتباه قادة العالم وصانعي السياسات المالية كي يسعوا بجديّة إلى إعادة النظر في هيكل النموذج الاقتصادي الرأسمالي المطبق والذي يعتمد على آلية الفوائد بالإضافة إلى رسم سياسات مستقبلية للتحوط من هذه الأزمات، لكن نجد هنا أن كل ما تهدف إليه الحلول والاستراتيجيات الغربية والرأسمالية هو التخفيف من حدة هذه الأزمات، فلم تستطع هذه النظريات حتى الآن أن تضع حلول لتأمين عدم تكرارها، خاصة وأنه يتأثر بتداعياتها الجميع سواء كانوا أفراداً أو جماعات، ويترتب عليها آثار متعددة اقتصادية واجتماعية ونفسية، ومع تنوع الأزمات وتباين شدتها واختلاف إفرازاتها وتأثيراتها، هذا الوضع جعل النظام المالي الإسلامي يراجع ما عنده من إجابات وتصورات وبدائل وبرامج وحلول ليستجيب لمنطقة الفراغ التي كشفت عنها المستجدات المعاصرة، ليكون ندا للنظم الاقتصادية الغربية في حرب تكون الغلبة فيها لمن تسلح بسياسات وأدوات تكون ناجعة في التحوط من الأزمات المالية، وضامنة لعدم تكرارها، لذلك نجد في الآونة الأخيرة أنه بدأ الاهتمام من قبل الباحثين وحتى الغربيين بالعمل بنظام المشاركة كبديل للتمويل التقليدي، ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على إشكالية: ما حدود مساهمة النظام المالي القائم على أساس المشاركة لا الفائدة في تحقيق الاستقرار المالي ليكون بديلاً للنهوض بالاقتصاد العالمي؟

ويهدف هذا البحث إلى:

- ١- التعرف على مدى تأثير النظام التمويلي القائم على أساس المشاركة بالأزمة المالية العالمية.
  - ٢- تحليل واقع النظام التمويلي العالمي المعاصر القائم على الفائدة ودوره في خلق الأزمات المالية العالمية.
  - ٣- إظهار الكفاءة العملية لنظام التمويل التشاركي ليكون بديلاً للتمويل التقليدي في التحوط من الأزمات.
- ولتحقيق الأهداف السابقة والإجابة على الإشكالية تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية :

- مظاهر انهيار النظام المالي العالمي المعاصر القائم على أساس سعر الفائدة.
- المأزق الفكري لنظرية الفائدة وهشاشة الفروض الأساسية التي قامت عليها.
- معدل الفائدة ودورية الأزمات في النظام المالي العالمي المعاصر.
- فاعلية نظام المشاركة كبديل لنظام الفائدة المتعلقة باحتواء التقلبات المالية الدورية.
- تقييم مدى حصانة نظام المشاركة من الأزمات المالية المعاصرة.

#### ١- مظاهر انهيار النظام المالي العالمي المعاصر القائم على أساس سعر الفائدة:

تصاحب الأزمات المالية عادة مجموعة من المظاهر وردود الأفعال سواء على صعيد المؤسسات المصرفية والمالية أم الأفراد أم على مجمل النشاط المالي العالمي، وتبرز أيضاً من خلالها مؤشرات اقتصادية خطيرة تهدد الاقتصاديات المحلية

والإقليمية والدولية، ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية بما تمتلكه من إمكانيات، مادية وتكنولوجية وبشرية ومالية وقدرة على السيطرة على القرار في المؤسسات المالية الدولية، وما لاقتصادها من أثر كبير في الاقتصاد العالمي باتت زعيمة للنظام المالي العالمي، لذلك كان استعراضنا لاقتصادها كنموذج للنظام الرأسمالي، والذي يكاد يشمل معظم العالم، للوقوف على مظاهر الأزمة في هذا النظام. حيث تشير بعض التقارير إلى أن مجموع الدول المشكلة للنظام المالي العالمي تقوم بإصدار سندات حكومية وتبيعها لموصلة عمليات التنمية بالمدىونية، ووصل حجم تلك الديون الدولية - حسب تقرير مصرف المدفوعات الدولية ٢٠٠٩ إلى ٢٥ تريليون دولار منها ٢١ تريليوناً في الدول الرأسمالية الصناعية.

وبالتركيز على الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني اليوم من أزمات اقتصادية واجتماعية، والتي تمثل أزمات النظام الرأسمالي العالمي، فعلى الصعيد الاقتصادي أصبحت الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج، وتستورد أكثر مما تصدر، وفي السنوات الأخيرة سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أعلى حالات الإفلاس في كل تاريخها المعاصر، حتى أنه بلغ عدد قضايا الإفلاس عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الأمريكية ٩٦٧,٨٣١ حالة، حسب التقرير السنوي لمحكمة تشريعات الأعمال الأمريكية، وشكلت الإفلاسات الفردية ٩٧٪ منها، كما أغلق ٥٤ مصرفاً أمريكياً أبوابه منذ عام ٢٠٠٠ إلى آخر شهر من عام ٢٠٠٨ ستة وعشرون منها بين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨<sup>(١)</sup>، من بينها بنك - أندي ماك - الذي كان يستحوذ على ٣٢ مليار من الأصول وودائع بقيمة ١٩ مليار دولار، كذلك عانت من أكبر عجز مالي في العالم،

(١) أسامة قاضي، صاموئيل عبود، أزمة الرأسمالية المعاصرة، سلسلة حوارات القرن الجديد دار الفكر سوريا ٢٠١٢، ص ٢٦ ثم ٥٥.

## نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني

والذي تجاوز ٤٠٠ مليار دولار، وكانت نسبة ما يدخره المواطن الأمريكي من دخله ٨,٦٪ عام ١٩٥٩ ليهبط إلى ما يقارب الصفر ٠,٦٪ عام ٢٠٠٧ بمعنى أنه لم يعد يستطيع أن يدخر شيء بل أصبح مثقلاً بالديون، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو ٦,٦ ترليون دولار وبلغت ديون الشركات نسبة ١٨,٤ ترليون، ولذلك فإن المجموع الكلي للديون أصبح يعادل ٣٩ ترليون دولار أي ما يعادل ٣ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة ٥٪ ومعدل التضخم ٤٪، كما أدت إلى تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات التي ترتب عنها اضطراباً وخلاً في مؤشرات البورصة وتراجعت القيمة السوقية لـ ٨ مؤسسات مالية عالمية بحوالي ٥٧٤ مليار دولار خلال ذلك العام فقط<sup>(٢)</sup>، إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوربي في مرحلة ركود اقتصادي.

وعليه ويمكن إجمال مظاهر أزمة النظام المالي العالمي من خلال ما يلي:

- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً على صعوبة استردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم .
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال، وهذا ما أحدث ارتباكاً وخلاً في مؤشرات الهبوط والصعود .

(٢) محمد ناجي الطوخي، الأزمات المالية، مجلة التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٤، ص ١٥.

- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمانات مغلظة .
- انخفاض المبيعات ولاسيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة .
- ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية للشركات العاملة في الاقتصاد الحقيقي .
- ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات .
- انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس .

## ٢- المآزق الفكري لنظرية الفائدة وهشاشة الفروض الأساسية التي قامت عليها

أ- دور سعر الفائدة في تجميع المدخرات: فالحقيقة أن النظرية الكلاسيكية كانت تقرر أن سعر الفائدة هو العامل المحدد لكمية المدخرات في المجتمع، فحين يرتفع سعر الفائدة يزيد الادخار والعكس صحيح، ولقد تطورت هذه النظرية على يد النيوكلاسيكيين الذين قرروا أن سعر الفائدة يتحدد بناءً على عرض الأرصد القابلة للإقراض (loanable-Funds) والطلب عليها، وهذا التحليل في الحقيقة أفضل من التحليل الكلاسيكي حيث يحصر دور سعر الفائدة فقط وبدقة في (تعبئة المدخرات المتاحة للإقراض من خلال السوق).

أما التطور الثاني في النظرية فكان ينحصر مرونة عرض الأرصد القابلة للإقراض لسعر الفائدة بمعنى أن عرض المدخرات يستجيب للتغيرات في سعر

الفائدة بنسبة أكبر (فمثلاً إذا زاد سعر الفائدة بنسبة ٢٪ فيزداد عرض الأرصدة القابلة للإقراض بنسبة أكبر من ٢٪). وهذا الرأي يعطي سعر الفائدة دوراً له أهميته في تعبئة المدخرات من ضمن الأرصدة القابلة للإقراض<sup>(٣)</sup>.

ثم جاءت النظرية الكينزية فأسقطت بالكلية أي فرض قائل بأن سعر الفائدة له دور في تحديد كمية المدخرات في المجتمع، حيث أوضحت أن الادخار دالة موجبة للدخل القومي... فالمجتمع الأعلى دخلاً أكثر قدرة على الادخار، تماماً كما هو الحال مع الأفراد، ولقد أثبتت الأبحاث بالفعل أن الميل للاستهلاك مرتفع لدى الطبقات منخفضة الدخل مما يجعل الميل للادخار بالتالي منخفضاً.

ولذلك فالعائلات أو الأفراد ذوي الدخل المنخفضة لا يستطيعون أن يدخروا إلا نسبة ضئيلة من دخولهم، وهكذا تنقطع الحجة أن سعر الفائدة محدد لمدخرات المجتمع ذلك أن هذه الأخيرة تزيد مع زيادة دخل المجتمع<sup>(٤)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك فقد توصل (G. Arrieta) في دراسة عن علاقة الادخار بسعر الفائدة إلى أن سعر الفائدة إما عديم التأثير أو ذو تأثير ضعيف جداً في مدخرات المجتمع وذلك فيما عدا حالات محدودة من البلدان. دعم هذه الدراسة إحصاءات صندوق النقد الدولي التي بينت أنه وبالرغم من ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية خلال الثمانينات تراجعت نسب الادخار بالدول الإفريقية خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٧٣) معدلات الادخار المحلي الكلي (كنسبة من PIB) حيث كانت

(٣) أحمد عبد الرحمن يسري، قضايا اقتصادية معاصرة. الدار الجامعية مصر، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٣٠٨/٣٠٩

(٤) بوغزالة أحمد عبد الكريم، الآثار السلبية لسعر الفائدة في النظرية الاقتصادية للملتقى الوطني التاسع حول أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، جامعة ٢٠ أوت ١٩٥٥ سكيكدة، ٠٩-١٠ ماي ٢٠١١ م.

١٩,٣٪ قبل أن تصل إلى ٢٣,٣٪ بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ هذا المعدل انعكس لينزل إلى ١٨٪ في الفترة (١٩٨١-١٩٨٧) ثم إلى ١٦,٧٪ بين (١٩٨٨-١٩٩٦)<sup>(٥)</sup>.

وعليه فإن نتائج الدراسات أثبتت أنه ليس لمعدلات الفائدة انعكاس إيجابي يؤكد على معدلات الادخار على الأقل في الدول النامية والتي عدم اطراد نتائج هذه النظرية.

**ب- مدى كفاءة سعر الفائدة في التخصيص الأمثل للموارد:** تعتمد هذه القاعدة أساساً على نظرية الكفاءة الحدية لرأس المال لكينز، والتي تقرر أن قرار الاستثمار لدى المشروع يتخذ بناءً على مقارنة معدل العائد الصافي المتوقع من الاستثمار (معدل العائد أكبر من سعر الفائدة)، وعليه يلعب سعر الفائدة دوراً مهماً حسب كينز في التخصيص الأمثل للموارد (المدخرات المتاحة للإقراض) إلى أعلى المشروعات عائداً أي أكثرها إنتاجية، لكن هذه النظرية تعرضت لانتقادات عديدة عند اختبار مدى صحتها لعل أهمها:

- إن الكفاءة الحدية لرأس المال عادة ما تكون مرتفعة بشكل كبير في ظروف الرواج نظراً لتوقعات الأرباح المرتفعة، والعكس في حالات الكساد بينما سعر الفائدة يتحدد بناءً على سياسة البنك المركزي.
- أظهرت عدة تقارير أن المشروعات الكبيرة لا تأبه بالتغيرات في سعر الفائدة حيث تتخذ قراراتها الاستثمارية بالاعتماد على التمويل الذاتي عكس المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تراعي معدلات الفائدة.

(5) Saïdane, D: «Systèmes financiers et transition: Où en est-on?», Revue' études comparatives Est-Ouest, (2002), Vol 33, N°4, p 10.

- اتجاه البنوك إلى تفضيل القروض الكبيرة عن الصغيرة لتقليل من تكاليفها  
الثابتة..... فهل ترتبط القروض الكبيرة دائماً بالمشروعات الأكثر إنتاجية في  
المجتمع<sup>(٦)</sup>؟.

ج- مدى فاعلية سعر الفائدة في الحد من التضخم: إن سعر الفائدة جزء لا يتجزأ  
من السياسة النقدية (التقليدية) لمقاومة التضخم ، حيث تعتمد هذه الأخيرة على  
التأثير في كمية النقود المتاحة في الاقتصاد حتى يمكن الحد من التضخم في الطلب  
الكلي إذا كان التضخم ناشئاً عن أسباب متعلقة بالطلب، ففي هذه الحالة فإن السياسة  
النقدية تؤتي ثمارها في تخفيض عرض النقود من السوق، ويطلق على السياسة النقدية  
في هذه الحالة (سياسة نقدية انكماشية) وقد أثبتت تجارب بعض الدول المتقدمة  
نجاحها في علاج التضخم الناشئ عن التوسع في الطلب عند مستوى التوظيف  
الكامل، لكن تطبيق هذه السياسة يؤدي إلى العديد من العوائق والمشاكل فعلاج  
التضخم من خلال سياسة نقدية انكماشية قد يسيء إلى التنمية في البلدان التي لم تصل  
إلى مستوى التوظيف الكامل فالسياسة النقدية الانكماشية قد تعرقل فعلاً حدوث  
زيادة محتملة في الناتج المحلي من خلال الحد من الطلب على الاستثمار، وبالتالي ضياع  
فرصة لتنمية الناتج الكلي وزيادة معدل التوظيف<sup>(٧)</sup> وهو ما يفتح باب التساؤل عن  
مدى فاعلية هذه السياسة (سعر الفائدة) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما أن سعر الفائدة عنصراً أساسياً من عناصر تكلفة الإنتاج، وهي التكلفة  
التي يعكسها المنتج ويضيفها إلى سعر منتجاته، فإن كانت الفائدة ٥٪ مثلاً، أضافها  
المنتج على ثمن السلعة كجزء من تكلفة الإنتاج فإذا ارتفعت الفائدة إلى ١٥٪ زاد

(٦) أحمد عبد الرحمن يسري، قضايا اقتصادية معاصرة. مرجع سابق، ص ٣١٨.

(٧) بوغزالة محمد عبد الكريم، الآثار السلبية لسعر الفائدة في النظرية الاقتصادية، مرجع سابق.

السعر على المستهلك النهائي بقيمة هذه الفائدة، لذلك لا يستطيع أحد أن ينكر أن الفائدة هي أحد أهم عوامل التضخم في البلاد وبالتالي فهي لا تعالجه بل تزيد من حدته.

لذلك يمكننا القول أن لسعر الفائدة أثراً على سلوك المستهلكين والمستثمرين، فارتفاع أسعار المنتجات سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي للفرد (انخفاض مستوى المعيشة) ومن ثم دخول الاقتصاد في مرحلة من مراحل الركود في الأجل الطويل<sup>(٨)</sup>.

### ٣- معدل الفائدة ودورية الأزمات في النظام المالي العالمي المعاصر

سنحاول في هذا الجزئية الربط بين معدل الفائدة كأهم ميزة في النظام المالي المعاصر من جهة والطابع الدوري للأزمات فيه من جهة ثانية، ثم التذليل على ذلك من خلال استقرار وتبع أهم الأزمات المالية والاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي وبعض أكبر الاقتصاديات الرأسمالية في العالم، لنصل في الأخير إلى الوقوف على مدى اطراد دور هذه الأداة في مساهمة إحداث الأزمات .

#### أ- الطبيعة المركبة والدورية للأزمات المالية

تشير الدلائل التاريخية إلى أن الأزمات الاقتصادية والمالية المعاصرة للنظام الرأسمالي هي ذات طبيعة مركبة، فالأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي ابتداءً منذ مدة سبعينات القرن الماضي، مثل أزمة الغذاء وأزمة الطاقة، وأزمة المديونية الخارجية، وأزمة الصرف، وأزمة أسواق المال، وهي في الحقيقة كلها أزمات

(٨) فهد بن عبد الله الحوياني، علاقة تضخم الأسعار بالبطالة، جريدة الاقتصادية الالكترونية، العدد ٦٩٩٣، ديسمبر ٢٠١٢، على الموقع:

تاريخ الدخول ١٢/٥/٢٠١٣ article\_٧١٤٢١٨.html. http://www.aleqt.com/٠٣/١٢/٢٠١٢

هيكلية امتدت مدد زمنية طويلة دون نهاية وكلها أزمات مركبة، حيث كل أزمة من هذه الأزمات أخذت بمرور الزمن تخلق أزمة مالية واقتصادية أخرى دون إن تنتهي في وقت أو زمن معين، لذلك ازدادت تعقيداً وأصبحت أزمات دورية هيكلية. وانعكست الأزمات الاقتصادية المركبة التي تعرض لها النظام الرأسمالي بآثار اقتصادية سلبية متناقضة على طبيعة النمو الاقتصادي، وهو ما دفع بالباحثين والمختصين إلى الرجوع إلى الأسباب الكامنة وراء دورية هذه الأزمات، حيث تم الوقوف من خلال الطبيعة الهيكلية للنظام المالي المعاصر على أن نظام الفائدة من أهم الأسباب تكرر الأزمات ودوريتها، حيث يرى منسكي (1982) (Minsky) في فرضيته حول عدم الاستقرار المالي الداخلي (HEI)<sup>(9)</sup> على الخاصية الداخلية لوقوع الأزمات المالية أن المتسبب في وقوع الأزمة المالية هو هيكل الاستدانة في الاقتصاد، ويعبر عن ذلك بما يلي: «أن منبع الأزمة المالية هو التوسع في منح القروض المصرفية»<sup>(10)</sup>. ويولي منسكي أهمية بالغة لهيكل الاستدانة وخاصة أثر الرفع المالي المستخدم بكثرة عند الموجات المضاربة. وتنطلق الأزمة المالية حسب منسكي بوجود حالة الازدهار الاقتصادي الحاصل بسبب حروب، أو ظهور تقنيات جديدة أو غيرها، فيتم تمويله وتغذيته بالتوسع في القروض المتأتية من النظام المصرفي على اعتبار أن البنوك تستجيب بالإيجاب لهذا الطلب الجديد لغرض تحقيق فرص ربح جديدة<sup>(11)</sup>. في مقابل هذا تضطر (أي البنوك) إلى حماية نفسها ضد المخاطرة الائتمانية من خلال رفع أسعار الفائدة، مما يزيد من المصاريف المالية لدى المقرضين الذين قد يتحولون إلى فئة ذات

(9) Hypothèse Endogène D'instabilité

(10) Minsky H. Financial Crises :Theory ,History and Policy, Cambridge University Press, Cambridge, 1982, p15

(11) Gravereau J., J. Trauman, Crises Financières, Economico, Paris, 2001, p8.

مخاطرة عالية، وبالتالي إمكانية تعرض هذه البنوك إلى الإفلاس وهو ما يعجل بحدوث الأزمة المالية.

إن اعتماد النظام التمويلي المعاصر بشكل كبير على الإقراض بفائدة يتضح من خلال الإطار العقدي في جميع العقود بين المقرض والمقترض، ويعد هو الأساس لدى المصارف والمؤسسات المالية التي تحرص على تجنب التمويلات السلعية والمشاركات، وتفضل القروض بفائدة، وبالتالي تتحول عملية التمويل إلى مجرد بيع نقد حال بنقد آجل، يسترد مقدم التمويل ماله بغض النظر عن استفادة الطرف المتمول وانتفاعه به أو عدمه خلال الأجل المتفق عليه، وهي أشبه ما تكون بعملية تأجير للنقد، وهذا الشكل من التمويل يعكس الصورة التي يقوم عليها النظام التمويلي بالفائدة متمثلاً في المؤسسة المالية والمصارف التجارية التي تقدم التمويل الربوي أصالة عن نفسها أو نيابة عن المودعين لديها.

وهو يفرض طبيعة خاصة على الضمانات المقدمة للممول، بحيث لا يلتفت إلى طالب التمويل ومقدار ما يملك من إمكانيات فنية وعملية والتي تعكس قدرته على السداد وإنما إلى الضمانات التي يقدمها، وبذلك أصبحت وظيفة هذه المؤسسات المالية الربوية هي اقتراض المال بفائدة، وفي حالة التخلف عن السداد يقوم النظام التمويلي والمصرف التقليدي على جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع، وهذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عاجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة، فضلاً عن الزيادة المترتبة عليه نتيجة تحلفه عن السداد، وبالتالي فالغالبية العظمى لتلك الديون غير قابلة للسداد، وبذلك اشتهرت تلك الديون باسم الديون الرديئة، وقد ساهم في

ذلك مؤسسات الوساطة المالية التي تقوم بتسويق القروض إلى مجموع الناس بقلب دعائي بحيث لا تلفت نظرهم إلى مخاطرها، وما يمكن أن تجره عليهم من أعباء مالية ومخاطر حقيقية في حالة إعسارهم، محققة بذلك عمولات عالية تزيد من كلفة القرض على المدين، وهذا يقود في النهاية إلى جعل النمو الكبير لمستوى الإقراض في النظام المالي العالمي لا يقابله نفس الحجم من الإنتاج؛ بمعنى اختلال العلاقة بين حجم الإقراض وحجم الإنتاج المتولد منه. وهو ما يؤدي إلى إحداث اختلالات مالية تكون من نتيجتها وقوع الأزمات الاقتصادية والمالية المختلفة<sup>(١٢)</sup>.

ب- استعراض لأهم الأزمات التي تعرض لها النظام المالي عبر التاريخ:

من خلال التتبع التاريخي لمسار النظام المالي العالمي يمكن تجميع مختلف الأحداث المالية أو النقدية في شكل جدول<sup>(١٣)</sup> من بداية القرن ١٩ والتي نتجت عنها أزمات مالية أدت إلى زعزعت استقرار المالي العالمي، حيث إن تتبع واستقرار الأزمات المالية يظهر بوضوح أن لنظام الفائدة الدور الأساسي في إحداث هذه الأزمات.

(١٢) عمر يوسف عبد الله عباينة، النظم التمويلية والنقدية المعاصرة ودورها في الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، جامعة الزرقاء الخاصة/ اربد - الأردن.

(١٣) محمد بوحديدة، النظام المالي الإسلامي كنظام مركب، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ٢١٦ بتصرف

الجدول رقم ١ يبين دورية الأزمات في النظام العالمي

طبيعة الأزمة	التاريخ	نطاقها الجغرافي	أهم أسبابها	نتائجها وما يستفاد منها
أزمة في أسواق المال (البورصة)	١٧٢٠	بريطانيا، أمستردام، باريس	قبول مؤسسة بحار الجنوب - المحتكرة تجارة المستعمرات الاسبانية في أمريكا - تبادل ١٠ مليون جنيهه إستراتيجي في شكل أذونات خزينة مقابل أسهم بسعر فائدة ٦٪ غير أن تسدهور العلاقات بين بريطانيا واسبانيا اضطر المؤسسة إلى إصدار سندات إضافية بقيمة ٢ مليون جنيهه ثمر بعد ذلك شراء نصف الدين العام لبريطانيا مقابل إصدار سندات	
أزمة في الأسواق المالية وانهيار مالي	١٨٧٣	- فيينا (النمسا) - ألمانيا الولايات المتحدة الأمريكية	عمليات المضاربة مرتفعة جدا في بورصة فيينا تمت بودائع ضمانات ضعيفة ظهر فيما بعد أن هذه الأوراق المالية اقتصاديا غير رابحة	تسببت هذه الأزمة في الكساد الكبير للاقتصاد العالمي بين سنوات ١٨٧٣ و ١٨٩٦، كما اتسعت رقعتها أكثر
أزمة في السوق المالي (أزمة الكساد العظيم)	١٩٢٩	الولايات المتحدة الأمريكية	- المضاربة الوهمية وما نجر عنها من ارتفاع لأسعار، - الارتفاع أسعار الأسهم بسبب التصريحات المتفائلة الممارسات المالية غير الأخلاقية <sup>(١٤)</sup> ارتفاع أسعار الفائدة جعل تسديدها يفوق أرباح البورصة - ومع بداية انخفاض الأسعار، سارع المضاربون والمستثمرون الذين يرغبون في التغطية إلى بيع الأسهم فآدى إلى الأزمة	امتدت آثار هذه الأزمة إلى دول أوروبا. - وأفلس من بداية ١٩٢٩ حتى منتصف ١٩٣٣ أكثر من ١٠٠٠٠ مصرف - فقدان شرعية القروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر. - ظهرت النظرية الكنزوية لتؤكد على ضرورة تدخل الدول في الحياة الاقتصادية <sup>(١٥)</sup> .

(١٤) عقريب كمال وسيد علي بلحمدي، أهم الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية التقليدية وخيار الأسواق المالية الإسلامية كبديل، الملتقى الدولي الثاني «الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية»، ٥-٦ ماي ٢٠٠٩، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر.

(١٥) حازم السيد، حلمي عطوة مجاهد، تداعيات الأزمة المالية الحالية عالميا وأثرها على الوطن العربي، المؤثر العلمي السنوي الثالث عشر «الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية»، جامعة المنصورة، ٢ أبريل ٢٠٠٩، ص. ٤٠.

## نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني

بيعية الأزمة	التاريخ	نطاقها الجغرافي	أهم أسبابها	نتائجها وما يستفاد منها
أزمة في الأسواق المالية أزمة بنكية أزمة صرف	١٩٧١	الولايات المتحدة الأمريكية	أزمة الدولار الأمريكي والتخلي عن نظام بريتن وودز وإحلاله بنظام الصرف العائم قادي إلى التقلب في أسعار الصرف للعملات الأساس -عجز الميزان التجاري الأمريكي وارتفعت أسعار هذه الصادرات من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٠ بنسبة ٢٠٪ مقابل ١,٦٪ لصادرات الدول الصناعية في مجموعها مما ترتب عليه نقص نصيب الولايات المتحدة في جملة صادرات العالم <sup>(١٦)</sup> ولتصحيح العجز تم تخفيض الدولار بنسبة ٧,٩٪ في عام ١٩٧١ ثم مرة ثانية بنسبة ١٠٪ في فبراير ١٩٧٢	فلقد كان واضحا أن الأهمية النسبية للولايات المتحدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي قد تدهور من خلال انخفاض حصتها في الإنتاج الصناعي إلى ٤٠,٥٪ في عام ١٩٧١ مقابل ٥٥٪ في بداية الخمسينات أما الصادرات انخفضت إلى ١٤,٢٪ في مطلع السبعينيات وكانت ٢٣٪ في بداية الخمسينيات هذا بينما كانت احتيايات الذهب لديها قد هبطت من ٧٤٪ من إجمالي هذه الاحتيايات إلى حوالي ٢٥٪ منها ولقد تم ذلك كله لصالح القطبين الآخرين أوروبا الغربية واليابان <sup>(١٧)</sup>
أزمة بنكية وأزمات صرف وأزمة في السوق المالي	١٩٧٤	ألمانيا	في جوان من هذه السنة يعلن البنك الألماني الهيرششتات إفلاسه بعدما قام المرسلون الأمريكيون لهذا البنك بإلغاء مدفوعاتهم (خطر سيولة) وارتفاع أسعار النفط أضاف عنصرا جديدا إلى أسباب التضخم عام ١٩٧٤	- تأثر باقي الأسواق المالية مما أدى إلى تدهور عام في أسعار الصرف
أزمة في السوق المالي	١٩٨٧	الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا فرنسا ألمانيا كندا هونغ كونغ سنغافورة	لجوء الولايات تخفيض قيمة الدولار، بهدف زيادة الصادرات ، هذا ما أدى إلى تخفيض القيمة الحقيقية للموجودات بالدولار للمستثمرين ما دفعهم للإسراع بالتخلص من أصولهم المالية المحررة بالدولار ارتفاع أسعار الفائدة -تزايد حجم الديون الخارجية الأمريكية -أسباب تتعلق بعدم كفاءة السوق <sup>(١٨)</sup>	انهيار السوق بمقدار ٥٠٨ نقطة، هبوط بنسبة ٢٢,٥٪، وتلك أكبر خسارة من الكساد العظيم عام ١٩٢٩م <sup>(١٩)</sup> . - تعرض البنوك الدائنة إلى أزمة إفلاس. - الخسارة الكبيرة لاحتيايات الشركات - فقدان جزء مهم من الإدخار المحلي وقد بلغت الخسائر ٨٠٠ مليار دولار موزعة بنسب على كل من: نيويورك، لندن، طوكيو، فرانكفورت، وأمستردام <sup>(٢٠)</sup> .

(١٦) محمد صبحي التري بعض الاتجاهات الراهنة للتجارة الدولية، مجلة التجارة والصناعة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٨٥.

(١٧) صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، عدد مارس ١٩٨٩، ص ١٣.

(١٨) إبراهيم منير هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩، ص ٦٣٢

(١٩) ألان جرينسبان، عصر الاضطرابات مغامرات في عالم جديد، دار الشرق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص ٣٢.

(٢٠) هندي منير إبراهيم الأوراق المالية وأسواق رأس المال، مرجع سابق ص ٥٨٧

## مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر العدد السادس والخمسين

بيبة الأزمة	التاريخ	نطاقها الجغرافي	أهم أسبابها	نتائجها وما يستفاد منها
- أزمة صرف أزمة بنكية سيولة	١٩٩٤	المكسيك	الأزمة المالية في حدود دولة المكسيك ناتجة عن دخول رؤوس الأموال الأجنبية بفزارة ، واستعمالها في الاستثمار قصير الأجل وهو ما يعطيها الفرصة للتلاعب بالاقتصاد	هبوط أسعار الأسهم بنسبة ٢٨,١٢ ٪ من ٢ ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٢١ مارس ١٩٩٥ ، وانخفاض قيمة العملة المكسيكية بنسبة ٩٨,١٢ ٪ مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة المذكورة <sup>٢١</sup> .
أزمة سيولة أزمة بنكية أزمة صرف والقطاع المالي	١٩٩٧	تايلاند اندونيسيا ماليزيا كوريا الجنوبية، الفلبين ، سنغافورا ، هونغ كونغ	الضعف المالي من خلال: <sup>٢٢</sup> - اقتراس المؤسسات المالية والشركات بالدول المتأثرة بالأزمة بالعملة الأجنبية وبفوائد وبدون تحوط كاف - مثلت الديون قصيرة الأجل حجما كبيرا في إجمالي الديون - ارتفاع أسعار الأسهم والعقارات	تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي، فتم رح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلي كما حدث في إندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة
أزمة بنكية أزمة صرف أزمة ديون	١٩٩٩	الأرجنتين البرازيل وروسيا	في الأرجنتين أدى العجز الضخم في ميزانية الدولة وتقديته باجبار المصارف على شراء سندات حكومية بالإضافة إلى تدهور البنية المالية للمصارف أما روسيا فقد قررت إعادة جدولة ديونها ليتحول سعر صرف الروبل من ٧,٢=١ دولار ليصل في ديسمبر ٩٨ إلى ٢١,٥=١ دولار	ومن انعكاسات الأزمة على اقتصاد الأرجنتين أن أخذ الدين العام ينمو بوتيرة تصاعدية ليبلغ ١١٠ مليارات في نهاية ١٩٩٨، أما روسيا <sup>٢٣</sup> - انهار أحد أكبر صناديق التحوط العالمية في شهر سبتمبر ١٩٩٨ ، وهو عبارة عن صندوق (LTCM) خاص بإدارة رؤوس
أزمة بنكية أزمة صرف أزمة في القطاع المالي	٢٠٠١	تركيا	تفاقم الديون التي تضخم فوائدها لتلتهم الجزء الأكبر من واردات الدولة . - انضمت تركيا إلى الاتحاد الجمركي الأوروبي، مما أدى إلى خسارة الرسوم الجمركية وقد بلغت الرسوم قرابة ٤ مليارات دولار؛ - الإسراف والتبذير الحكومي، الذي أدى إلى تبديد ١٩٥ مليار دولار	تعميق العجز التجاري إلى ١٢ ٪ من الناتج الإجمالي الداخلي انهيار برنامج التصحيح FMI - نمو سالب - ٩,٤ ٪ انخفاض دخل الفرد وتفاقم الفقر حتى ٥٠ ٪ من السكان - تراجع الليرة حوالي ٥٠ ٪ من قيمتها مما أفقد المدخرات قيمتها؛ وارتفاع البطالة؛ - تراجع عائدات السياحة إلى ٧,٨٢ مليارات دولار فقط؛

(٢١) عماد صلاح سالم، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية

المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، ٢٠٠٢، ص ٣١٥

(٢٢) محمد علة، الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير

في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠/٢٠٠٣ ص ١٦

(٢٣) مايكل كيزر، طرق الهروب من التضخم والركود في الفترة التالية للعهده السوفياتي، مجلة التمويل

والتنمية - عدد جوان ١٩٩٩ - ص ٢٧

## نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني

بيعة الأزمة	التاريخ	نطاقها الجغرافي	أهم أسبابها	نتائجها وما يستفاد منها
أزمة بنكية أزمة سوق المال أزمة القطاع المالي	٢٠٠٨	الولايات المتحدة الأمريكية	- تراكم عمليات الاقتراض وتعاظم حجم الديون والفوائد - اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية - التحرير المالي - نمو نشاط المضاربات بشكل كبير - توريق الديون العقارية وبيعها في الأسواق المالية - ضعف الرقابة التنظيمية والإشرافية	- انهيار القطاع المالي لعدد من دول العالم ما أدى إلى انتقال الأزمة إلى القطاع الحقيقي من خلال انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار، وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.

يلاحظ من السرد التاريخي للأحداث نقطتين مهمتين: الأولى أن النظام المالي العالمي لم يعرف حالة استقرار على طول مراحل تطوره، أما الثانية فتتمثل في الدور الأساسي الذي يؤديه سعر الفائدة في كل أزمة من الأزمات المالية السابقة.

٤- فاعلية نظام المشاركة كبديل لنظام الفائدة المتعلقة باحتواء التقلبات المالية الدورية.

أ- مفهوم نظام المشاركة: هو نظام اقتصادي يستبعد التعامل بسعر الفائدة وقيم قاعدته الاقتصادية على المشاركة ويحقق على أساسها علاقات قائمة على الغنم بالغرم، فهو بذلك يلغي المكاسب المضمونة والمبيعات غير المملوكة، ويعتبر المخاطرة هي أصل الاستثمار ومحرك التنمية<sup>(٢٤)</sup> من خلال صيغ وأساليب استثمارية متنوعة بما يضمن تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد والتوزيع العادل للثروة وتحقيق الاستقرار المالي لتزول مظاهر الخلل الناجمة عن سيادة القادة الاقراضية.

ب- خصائص أساليب التمويل في إطار نظام المشاركة<sup>(٢٥)</sup>

إن هذه البدائل تتميز بخصائص تجعلها تختلف عن الأساليب التقليدية لنظام الفوائد المسبقة، ومن أهمها:

(٢٤) جمال العمارة، اقتصاد المشاركة بديل اقتصاد السوق، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصرة العدد ١، ١٩٩٩ ص ٦٧

(٢٥) غانم عبد الله، حزمة فيشوش: اقتصاد المشاركة، الملتقى الوطني التاسع أداة سعر الفائدة وأثرها على الأزمات الاقتصادية، مرجع سابق.

أ- ارتباط ربح الممول في جميع أساليب التمويل المذكورة بالملكية، فاستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي وشرعي هو الملك، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية التي تقوم على نظام الفوائد المسبقة.

ب- ارتباط انسياب التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية بانتقال ملكيات وتدفق تيار من السلع، وهذا الأسلوب يقلل من الطرق التقليدية التي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي بحيث كل عملية انتقال للملكية أو السلع والخدمات تتطلب انتقال، وانسياب عشرات الدورات المالية والنقدية. فالاقتصاد الرمزي «يعني حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تقلبات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، بينما يعني الاقتصاد الحقيقي حركة السلع والخدمات»، ومع انتشار الأساليب الربوية لم يعد «الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد الرمزي للمال والائتمان مرتبطان أحدهما بالآخر ارتباطاً عضوياً بوصف الاقتصاد الرمزي تعبيراً بالضرورة عن الاقتصاد الحقيقي»، وهذا يدل على أن تلك الاقتصاديات ترتبط فيها الأرباح في معظم الأحيان بتقليب وانتقال الأموال بغض النظر عن عمليات استثمارها، في حين أنه في ظل نظام المشاركة يرتبط انتقال التمويل بعمليات الاستثمار ارتباطاً كبيراً، وهذا يقلل من التكاليف المترتبة عن انتشار التوظيف الرمزي بدلاً من الاستثمار الحقيقي وهذا يشكل أفضل الفرص الاستثمارية للمشروعات.

ج- إلغاء الوساطة العقيمة بين المدخرين (وحدات الفائض) والمستثمرين (وحدات العجز) وتخفيض تكاليف الوساطة الاستثمارية الإنتاجية كما يؤدي إلى تنمية وتطوير منظومة المشروعات الاستثمارية.

## ١ - فاعلية نظام المشاركة المتعلقة باحتواء التقلبات المالية الدورية

أولاً: الفاعلية التمويلية المرتبطة بتنوع الصيغ وتعدد أساليب التمويل  
الإسلامي للتقليل من المخاطر<sup>(٢٦)</sup>:

يعد مبدأ عمل أداة أو سياسة التنويع من أهم الأدوات التي يمكن لها أن تخفض  
من المخاطر الاقتصادية، نتطرق الآن إلى كيفية استفاد الاقتصاد البنوك الإسلامية من  
هذه الأداة، لأن فكرة التنويع متضمنة في صيغ التمويل الإسلامي من خلال تعددها  
واختلافها وهو ما يحقق لها مبدأ التنوع كما أن مشاركتها وعملها في النشاط  
الاستثماري الحقيقي وعدم اقتصرها على تقديم القروض يعطي لها فرصة أكبر  
لتطبيقه، وعلى العموم فالمصارف الإسلامية يمكنها الاستفادة من مبدأ التنوع من  
خلال المجالات الآتية :

١. التنوع في استخدام صيغ التمويل: ففي البنوك الإسلامية تتعدد صيغ  
التمويل من مضاربة ومشاركة، ومرابحة، وسلم، واستصناع، وإجارة... الخ،  
وبالتالي تنوع للبنك طرق تمويل استثماراته وهو ما يمكنه من تخفيض مخاطره التي  
تواجهه في حالة استخدام صيغة واحدة، إذ أن المحفظة الاستثمارية التي تظم ثلاثة أو  
أربعة استثمارات ممولة بصيغ مختلفة عن بعضها يجعلها أقل مخاطرة من المحفظة التي  
تظم استثمارات ممولة من خلال صيغة واحدة، ولكن الواقع العملي للبنوك الإسلامية  
جعلها سجيئة لصيغة المرابحة، فأغلب البنوك الإسلامية أقبلة على هذه الصيغة بشدة  
حتى فاقت كل الأدوات التمويلية المستعملة من طرفها حتى بلغت في بعض  
المصارف أكثر من ٩٠٪ من استخداماتها، لأنها وجدت فيها مبتغاهم من حيث

(٢٦) عبد الناصر براني، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط ١، ٢٠١٣،

البساطة ومرونة الشروط وقابلية التطبيق على عمليات تجارية عديدة، وهو ما أثار ضدها حملة من الانتقادات والتساؤلات كما قد حرمها من مزايا وخصائص سياسة التنوع<sup>(٢٧)</sup>.

٢. تنوع استثمارات محفظة البنك الإسلامي داخل الصيغة الواحدة من صيغ التمويل: فتعدد وتنوع استثمارات البنك من خلال صيغة المضاربة مثلا في قطاعات مختلفة كالصناعة، والزراعة والتجارة.. الخ يجعلها أقل مخاطر في الاستثمار في قطاع واحد، إذ أن أي تغير في مناخ ذلك القطاع بالجانب السلبي قد يؤدي في كثير من الأحوال إلى اضطرابات كبيرة في أعمال البنك قد تصل إلى حد الإفلاس بينما تنوع الاستثمارات يقلل من خطر عدم الاسترداد فالمحفظة التي يكون فيها استثمارات في ثلاث قطاعات مختلفة أو أربعة يجعل ذلك خسارة قطاع تغطي من ربح قطاع آخر وهكذا.

وقد جاءت المعدلات العامة للتوزيع على هذه القطاعات من خلال دليل الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية لسنة ١٩٩٧ كما يلي:

(٢٧) عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية تجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط١، ٢٠٠٠ ص ٤٧٠، ٤٧١.

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل  
الأزمات المالية المعاصرة  
أ/ عبد الناصر براني

جدول رقم ٢ يوضح تنوع مجالات استثمار البنوك الإسلامية

السنة	تجارة	زراعة	صناعة	خدمات	عقارات	أخرى
١٩٩٣	٣٠,٥	١٣,٣	٣٠,١	١١,٤	لا يوجد	١٤,٧
١٩٩٤	٢٦,٩٦	١٣,٣٢	٢٧,٥٤	١٤,٧٩	٥,٤٤	١١,٦
١٩٩٥	٢٩,٨١	٨,٥٣	١٨,٩١	١٣,١	١٢,١	١٧,١٣
١٩٩٦	٣١,١٧	٧,٥	١٨,٨٢	١٢,١٧	١١,٦٧	١٧,٦٧
١٩٩٧	٣٢	٦	١٧	١٢	١٦	١٦

صيغ التمويل نسبة (مئوية من المجموع)

السنة	مراوحة	مشاركة	مضاربة	إجارة	أخرى
١٩٩٤	٤١,٥٤	٨,١٧	٨,١٧	٨,٧	٢٦,٧٩
١٩٩٥	٤٥,٥٨	٨,٧٢	٨,٧٢	٩,٧٢	٢١,٠٦
١٩٩٦	٤٠,٣٠	٧,٢٠	١٢,٧٠	١١,٥٠	٢٨,٣٠
١٩٩٧	٣٧,٠٠	١٩,٠٠	٦,٠٠	٩,٠٠	٢٩,٠٠

المصدر الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية ١٩٩٧

والحقيقة أن البنوك الإسلامية من خلال هذه الخاصية - الاستثمار في النشاط الحقيقي - تقترب من عمل البنوك الشاملة، التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات.

### ٣. التنوع في اختيار العملاء والشركاء: أو ما يعرف بنسبة توزيع المخاطر حيث

تسمح هذه النسبة بمعرفة مستوى التعهدات مع مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين التي لا تتجاوز حد أقصى وهذا لتجنب أي تركيز للأخطار مع نفس الزبون، أو مع نفس مجموعة من الزبائن.

### ثانياً: كفاءة نظام التمويل التشاركي المتعلقة باحتواء التقلبات الاقتصادية الدورية المرتبطة بالمديونية<sup>(٢٨)</sup>

لقد جمعت آية المداينة بين تحريم الربا وإنظار المعسر، ولعل الحكمة في الربط بين هذين المبدئين يتجلى جانب منها في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، ويُعتبر مبدأ إنظار المعسر فريضة واجبة لا تقتصر أهميته على القيمة الأخلاقية التي يُجسدها؛ بل يؤدي وظيفة اقتصادية هامة في ظل التقلبات الاقتصادية الدورية؛ لاعتبار أنه إذا كانت الأزمات الاقتصادية تنشأ من تعثر السداد؛ فإن من أهم السياسات الاحتوائية لتداعياتها هو الدعم التمويلي التضامني الزكوي للغارمين وإمهال المدينين غير القادرين على السداد، أما إذا كانت الأزمات الدورية تنشأ من التساهل في إقراض ذوي الملاة المنخفضة الذين يُتوقع إعسارهم أكثر من غيرهم؛ فإن تطبيق مبدأ إنظار المعسر يمكن أن يُحوّل دون التوسّع في إقراض هذه الفئة، ومن ثمّ يُقلّل من احتمالات الانهيار.

إن إلغاء الفائدة الربوية من شأنه أن يضبط التوسّع في الائتمان؛ بحيث لا تتحوّل السوق في مرحلة الرواج إلى حالة الفقاعة التي تُهدّد الاقتصاد. أما في حالة

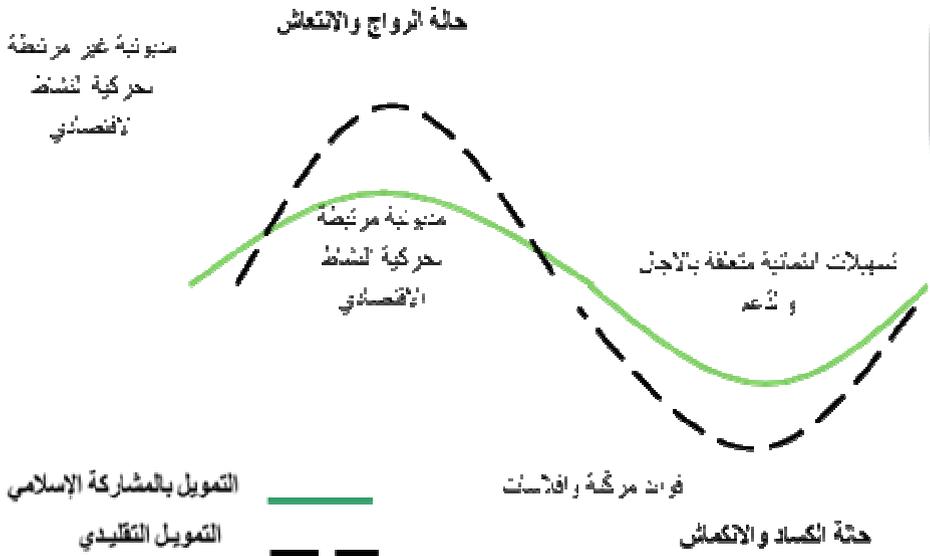
(٢٨) صالح صالح، عبد الحليم غربي: كفاءة التمويل الإسلامي في ضوء التقلبات الاقتصادية الدورية، المنتدى الدولي أزمة النظام المالي والمصرفي وبدائل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة ٥-٦ ماي ٢٠٠٩، ص ١٤

## نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية المعاصرة

أ/ عبد الناصر براني

الكساد فإن إنظار المعسر من شأنه أن يُقلّل من معدل تراجع أسعار الأصول؛ ومن ثمّ يُجنّب السوق من الانزلاق إلى حالة الانهيار. فالجمع بين هذين المبدئين من شأنه أن يحتوي تقلبات الأسواق وسيطر على عوامل الانهيار، دون أن يمنع السوق من أداء وظائفها الأساسية.

وإذا اعتبرنا بأن الدورات الاقتصادية تمرّ إجمالاً بمرحلتين هما: مرحلة الرواج والانتعاش، ومرحلة الكساد والانكماش؛ فإنه يمكن توضيح مدى كفاءة التمويل الإسلامي في تقليل مخاطر التقلبات الحادة للدورات الاقتصادية حتى لا تتحوّل إلى كوارث مدمّرة لثروات المجتمع الإنساني؛ وذلك في الشكل التالي: شكل رقم ١ يوضح حدّة التقلبات الاقتصادية بين آليات التمويل الإسلامي والتقليدي



المصدر: سامي بن إبراهيم السويلم، «الأزمة المالية العالمية: رؤية إسلامية»، في الملتقى الدولي الثالث حول: إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق والتحديات، جامعة الشلف، ٢٥-٢٦/١١/٢٠٠٨، ص: ١٩.

### ثالثا: الكفاءة المرتبطة بطبيعة الموارد والاستخدامات المالية للمصارف في ظل نظام المشاركة :

يتجلى الخلاف في هيكله الودائع ومدى أهميتها، وكذا في النظرة وأسلوب التعامل مع هذه المصادر، وعليه توجز هذا الفرق فيما يلي:

بينما نجد أن الودائع تحت الطلب بالبنوك التجارية، تعتبر أهم مصدر من مصادر الأموال الخارجية وهو ما يمكن أن يتسبب في إحداث أزمات مالية مثلما يحصل في حالات الذعر المالي عند توجه مجموع المودعين إلى السحب، أو في حالات إعسار المقترضين عن الالتزام بالدين مما قد يتسبب في اختلال جدول تواريخ الاستحقاقات والذي يمكن أن يتسبب في أزمات مالية، في مقابل هذا نجدها في البنوك الإسلامية تقل أهميتها النسبية في هيكل الودائع، حيث تحتل المكانة الأولى فيها الودائع بالمشاركة (الودائع الاستثمارية التي تستخدم لتمويل المشاريع الاستثمارية المقترنة بعنصر المخاطرة مع علم المودعين بذلك تماما ومن ثم لا يضمن المصرف هذه الودائع فضلا عن عدم انضباط شرط الاحتياطي عليها<sup>(٢٩)</sup>، ذلك لأن الأرصدة النقدية في شكل حسابات جارية بالبنك يعرضها لزكاة المال بنسبة ٢,٥٪ متى بلغت النصاب وحال عليها الحول هذا الأمر يجعلها أقل عرضة لمخاطر السيولة لاعتبار أن البنك غير ملزم بردها في حالات الخسارة<sup>(٣٠)</sup>.

(٢٩) لوقا ايريكو ومترا فرح بخش، النظام المصرفي الإسلامي: قضايا مطروحة بشأن قواعد التنظيم الاحترازي والمراقبة مجلة الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز جدة م ١٣ سنة ٢٠٠١، ص ٣٦  
(٣٠) جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر

كما أن نسبة الودائع تحت الطلب أعلى بكثير من نسبة الودائع لأجل، وبذلك فإن أهميتها تكون أكبر لدى البنوك التقليدية، مما يضطرها الالتزام بعمليات التمويل القصيرة الأجل مناسباً مع طبيعة هذه الحسابات، في حين أننا نجد بأن المكانة الأولى في هيكل الودائع بالبنوك الإسلامية تعود للودائع بالمشاركة والتي تتنوع بين التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل.

من جهة أخرى فإن الودائع في البنوك الإسلامية توجه في العادة إلى استثمارات حقيقية ولهذا فلا يقدم المصرف على استخدامها في منح الائتمان وعليه فهي لا تؤدي زيادة المعروض النقدي وإحداث تضخم أو أزمات.

رابعاً: كفاءة نظام المشاركة المرتبطة بتحقيق الاستقرار النقدي دراسة حالة السودان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢م (٣١):

يمكن إجمال علاقة معدل التشارك بالاستقرار النقدي المتمثل في متغير الرقم القياسي للاستهلاك ومعدل التضخم في الجدول التالي: جدول رقم ٣ يوضح ملخص لعلاقة معدل التشارك بمؤشر التضخم ومؤشر الرقم القياسي للاستهلاك

معامل التصحيح	معامل التحديد	معامل التحديد	معادلة الخط الانحدار	معدل الارتباط بيرسون	المؤشرات الإحصائية
12,5%	14,1%	14,1%	$2,841 \times -242,410$	-0,375	الرقم القياسي للاستهلاك
0,13%	0,31%	0,31%	$293 \times -26,457$	-0,176	معدل التضخم

تم استخراج بيانات الجدول بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

(٣١) فاتح مانع، معدل التشارك وعلاقته بالاستقرار النقدي حالة السودان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية (الالكترونية) تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العدد ١٥ سنة ٢٠١٣ ص ١٥-١٦

يشير معامل الارتباط إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التشارك وكل من الرقم القياسي للاستهلاك ومعدل التضخم، إلا أن قوة العلاقة بين معدل التشارك والرقم القياسي للاستهلاك أكبر من قوة العلاقة بين معدل التشارك ومعدل التضخم، وهذا ما يوضحه معامل التحديد، حيث أن التغير في الرقم القياسي للاستهلاك يعتمد على التغير في معدل التشارك بنسبة ١٤,١٪ في حين أن التغير الحاصل في معدل التضخم لا يعتمد على التغير في معدل التشارك إلا بنسبة ضعيفة لا تتجاوز ٠,٣١٪.

من خلال هذه النتائج تتأكد علاقة معدل التشارك بالاستقرار النقدي، كما تشير هذه النتائج إلى إمكانية استخدام معدل التشارك كآلية للسياسة النقدية في التأثير على المتغيرات النقدية وخاصة منها معدل التضخم والرقم القياسي للاستهلاك حيث كلما ارتفع معدل التشارك أدى هذا إلى زيادة نصيب الأفراد من الأرباح المتوقعة من المشاريع الاستثمارية الممولة بصيغة التمويل التشاركي (مضاربة، مشاركة..) وهنا يكون الأفراد أكثر استعداداً للتخلي عن السيولة التي بحوزتهم لصالح المشاريع الاستثمارية، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الاستهلاكي وهو ما يفسر العلاقة العكسية بين معدل التشارك وكل من الرقم القياسي للاستهلاك ومعدل التضخم.

#### ٥- تقييم مدى حصانة نظام المشاركة من الأزمات المالية المعاصرة.

- تحليل معدلات النمو في النشطة الرئيسية لبعض بنوك المشاركة خلال الأزمة الأخيرة لم تكن المصارف الإسلامية بمنأى عن تبعات الأزمة المالية العالمية وإن كانت خارج دائرة الخطر إلا أن تأثرها كان بشكل طفيف، وكما هو معلوم فقد حقق القطاع المصرفي والمالي الإسلامي حضوراً قوياً في الأسواق المالية الدولية خلال

السنوات الماضية واكتسب خبرات مميزة في عمليا أسواق الرساميل، وباتت مؤسساته مؤهلة لتؤدي دور الوساطة المالية بموصفات عالية، وسيكسب هذا الدور دون شك قيمة مضافة كبيرة من خلال الشركات والتحالفات مع المؤسسات الإقليمية الخارجية التي تتمتع بإمكانيات تمويلية كبيرة.

وتأكيداً على ذلك فقد ازداد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامي نمواً سنوياً، وبلغ حجمه حول العالم حوالي أكثر من التريليون دولار<sup>(٣٢)</sup>، ويلاحظ أن المصارف الإسلامية تزيد من الطلب على الموظفين في الوقت الذي تقوم فيه البنوك الغربية بتخفيض عدد الموظفين لديها وبأعداد كبيرة.

أما على صعيد الأرباح فقد حققت الكثير من المصارف الإسلامية نمواً في الأرباح زاد على الأعوام السابقة، وفي الوقت الذي تعرضت فيه نسبة كبيرة من المصارف التقليدية لخسائر فادحة وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن مجموعة البركة المصرفية حققت إيرادات تشغيلية بقيمة ٥٨٦ مليون دولار عن عام ٢٠٠٨، ونما صافي أرباحها بنسبة ٣٧٪ ليصل إلى ٢٠١ مليون دولار، وهذا أيضاً ما عرفته مجموعة من البنوك الإسلامية في دول الخليج.

الجدول رقم ٤ يبين أبرز المؤشرات المالية لبعض المصارف الإسلامية العربية ٢٠٠٧-  
٢٠٠٨ مليون دولار أمريكي

المؤشرات	الموجودات		القروض والائتمار		التمويل		الودائع		حقوق المساهمين		الربح	
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧
المصارف												
المصرف الإسلامي اللبناني	٣٦	٤٢	٣	٧	١٦	٢٣	٢٠	٢٠	٢	٣		
مصرف أبوظبي الإسلامي	١٢٠٠٠	١٢٩٥٤	٦٦٢٩	٩٣١٢	٨٠٧٢	١٠٢١٤	١٤٧٧	١٥٣٦	٢١٠	٢٣٢		
مصرف الإمارات الإسلامي	٤٦٢٠	٧١٩٤	٢٩٦٤	٤٨٤٢	٣٧٩٠	٥٢٣٦	٣٦٣	٤٥٦	٦٥	١٠٩		
مصرف قطر الإسلامي	٥٨٦٢	٩٢١٥	٤٣٦٣	٦٨١٢	٣٢٥٢	٤٥٥٨	١٢٧٢	١٩٦٢	٣٤٥	٤٥١		
المصرف الإسلامي اليميني	٨٤	٨٤	٤٢	٤٢	٢٢	٢٢	١٦	١٦	٨	١٢		
المصرف الإسلامي الأردني	٢٧١٦	٣٠٦١	١٦٩٦	١٩٦٢	٢٣٨٩	٢٥٩٦	١٨٨	٢٢٧	٤٨	٧١		
المصرف الإسلامي العربي	٣٠٢	٣٠٢	٩٥	١١٢	١٧٨	٢٠٩	٤١	٤٧	٥	٧		
مصرف البلاد السعودي	٤٤٣٦	٤٢٨٠	١٦٥١	٢٢٠٧	٢٢٨٤	٢٩٢٦	٨٢٨	٨٥٧	١٩	٣٣		
مصرف الراجحي	٣٣٢٠٢	٤٢٩٨١	٢٧٩٦٧	٣٨٤٠١	٢٣٩٣٧	٣١٠٩٦	٦٢٩٥	٧٢٠٨	١٧٢٠	١٧٤٠		
مصرف اركيايتا البحرين	٢٨٠٦	٥١٣٧	٦١٥	٩٨٠	١٦٢	١٧٤٥	١٠٦٧	١٣٢٩	٢٨٦	٣٦٢		
مصرف ايلاف	٧١٧	١٢٣٧	٢٠١	١٥	٣٥١	٨٩٨	٢٥٩	٣٦٧	٥٥	٧٣		
مصرف التضامن الإسلامي - السودان	٥٠٢	٥٧٢	٦	٥	٢٨٩	٤٥١	٦٨	٧٩	٢١	٤٢		
مصرف فيصل الإسلامي	٥١٥	٧٧٥	١٥٢	٢٨٧	٣٧٦	٥٩٥	٥٣	٦٥	٣	٢٤		

المصدر : مجلة الاتحاد المصارف العربية ، العدد ٣٤٩ ، كانون الأول ، ٢٠٠٩ ، ص

٦٤-٦٩

يتبين من خلال بيانات الجدول السابق ما يلي :

١- تطور موجودات أغلب البنوك الإسلامية في عز الأزمة المالية العالمية بنسب متفاوتة باستثناء مصرف البلاد السعودي الذي سجل تراجع ولكن بنسبة ضئيلة ، ومصرفي اليمن والعربي الإسلامي اللذان حافظا على نفس مستوى موجوداتها، وتدل هذه المؤشرات على أن النظام المصرفي التشاركي لم يتأثر بتداعيات

الأزمة المالية العالمية التي زعزعت استقرار القطاع المالي التقليدي وأدت إلى إفلاس الكثير من المصارف فيه .

٢- كما شهد مجال التمويل والاستثمار نمو متزايد خلال فترة الدراسة لاعتباران استخدامات الأموال في بنوك المشاركة تخضع إلى قاعدة الغنم بالغرم (ربح وخسارة) من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات التمويلية المعتمدة في ذلك كالمربحة والمضاربة والمشاركة... الخ

٣- أما جانب الودائع ففي الوقت الذي شهد فيه القطاع المالي والمصرفي التقليدي إقبال كبير من قبل المودعين لسحب وودائعهم بسبب حالات الذعر المالي وتداعيات الأزمة المالية، وما تسببت فيه من خسائر لهم، مما أدى إلى مخاطر سيولة وحالات إفلاس لعدد من هذه البنوك، نجد في المقابل أن النظام المصرفي التشاركي وخلال نفس الفترة حقق نموا واضحا لنسب الودائع، لأن الأزمة أفرزت نتائج مهمة كان من أبرزها اللجوء إلى القطاع المصرفي التشاركي كبديل آمن، ولعل ذلك ما يفسر نمو ودائع العديد من المصارف الإسلامية كما يبينه الجدول السابق.

وفي دراسة تطبيقية<sup>(٣٣)</sup> عن الصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في الأردن ومدى تأثيرها بالأزمة المالية العالمية من خلال المقارنة بين مجموعة من المؤشرات خلال الفترة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ تبين كما هو ظاهر في الجدول التالي:

(٣٣) حسني على خريوش، دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية (دليل المصارف الإسلامية الأردنية)، المؤتمر الدولي الرابع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الكويت ١٦ و ١٥ ديسمبر ٢٠١٠ الكويت.

الجدول رقم ٥ يظهر صافي التدفق النقدي للأنشطة التمويلية في البنوك العاملة في الأردن (٢٠٠٧/٢٠٠٩)

ARAB JORDAN INVESTMENT BANK	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
Net Cash Flow (used in) Financing Activites	١٠,١٦٦,٨٨٥-	٥,٠٩٨,٥٥٢-	٣٣,٤٦٠,٨٠٥
JORDAN ISLAMIC BANK Net Cash Flow (used in) Financing Activites	٢٥٦,٩٤٨,٤٤٧	١٠٧,٧٥٩,٤٧٣	٤٤,٩٦٠,٧٤٢
JORDAN KUWAIT BANK Net Cash Flow (used in) Financing Activites	٦,٨٤٤,٩٢١-	١٢,٧٠٥,٦٧٥-	٤١,٦٥٠,٦٤٣-
ARAB BANK Net Cash Flow (used in) Financing Activites	١٥٧,١٦٥,٠٠٠-	٨٢,٦٧٦,٠٠٠-	٤١٤,٩٧٤,٠٠٠
JORDAN NATIONAL BANK Net Cash Flow (used in) Financing Activites	١١,١٩٧,٤٨٢-	١٧,٦٢١,٨٤٧-	٣٤,٠٠٠,٩٩٨-

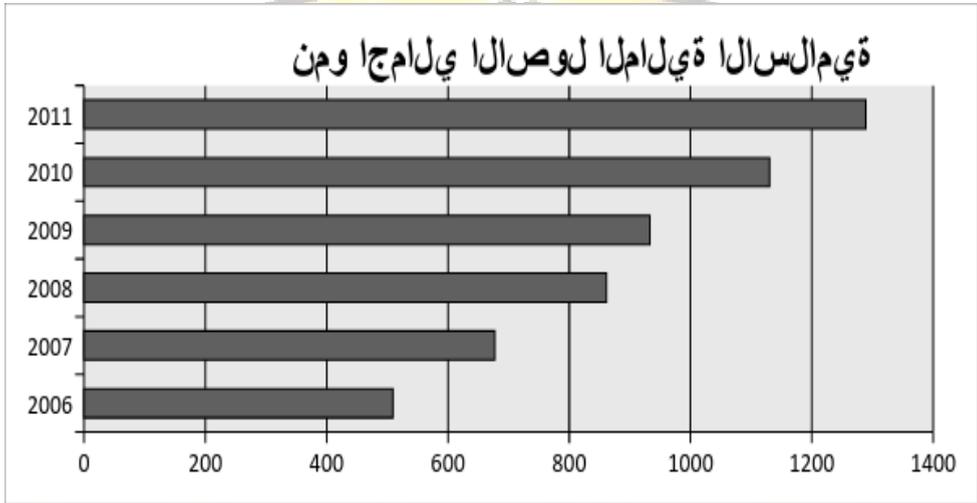
المصدر: دليل الشركات الأردنية في سوق عمان المالي للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

ويظهر الجدول رقم ٢ أن صافي التدفق النقدي للأنشطة التمويلية في البنوك التقليدية الأردنية كان تأثيرها أعلى بكثير من البنوك الإسلامية حيث أظهرت الإحصاءات أن أغلبية البنوك التقليدية قد تناقصت خلال الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي وعلى العكس من ذلك نلاحظ أن صافي التدفق النقدي للنشطة التمويلية في البنوك الإسلامية قد تزايد بدرجة كبيرة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن تأثير البنوك الإسلامية كان أخف وطأة من البنوك التقليدية.

كما عرفت الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على مستوى السوق العالمية نمواً ملحوظاً فقد أصبحت تمثل ما يعادل ١٪ من السوق المالية العالمية، إذ قاربت ١,٣ ترليون دولار عام ٢٠١١، بزيادة نسبتها ١٤٪ عن سنة

نظام المشاركة بديل لنظام الفائدة كمدخل استراتيجي للنهوض بالاقتصاد العالمي في ظل  
الأزمات المالية المعاصرة  
أ/ عبد الناصر براني

٢٠١٠، حيث كانت قيمة هذه الأصول تقدر بـ ١,١ ترليون دولار وتتوقع بعض الهيئات المالية الدولية<sup>(٣٤)</sup> أن للأصول المالية الإسلامية القدرة على المحافظة على معدل نمو ثابت في حدود ١٠٪ إلى ١٥٪ على مدى عدة سنوات والشكل التالي يبين تطور قيمة هذه الأصول:



Source : THE CITYUK ; Financial markets séries . islamic finance march 2012 p1 [www.thecityuk.com](http://www.thecityuk.com) 06.11.2012 et Mahmoud mohiedin. Realizing the Potential of Islamic Finance. Economic premise the world bank march 2012 P3.

يتضح من الشكل أن نمو إجمالي الأصول المالية الإسلامية من سنة ٢٠٠٦ إلى سنة ٢٠١١ قد بلغ نسبة ١٥٠٪، وهو ما يعكس نسبة النمو السريع لهذه الأصول، كما سجل التمويل الإسلامي تنامي في ظل الأزمات المالية العالمية<sup>(٣٥)</sup>، حيث تشهد

(34) The cityuk; Financial markets séries. islamic finance, march 2012, p1 [www.thecityuk.com](http://www.thecityuk.com) 06.11.2012

(٣٥) آسيا السعدان، صليحة عماري، تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة دراسة حالة دول الشرق الوسط وشمال إفريقيا المؤتمر الدولي الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي ١٠ ديسمبر ٢٠١٠ عمان الأردن

حصة البنوك الإسلامية السورية تزايداً مستمراً، فقد بلغت حصة ودائع القطاع البنكي الإسلامي من إجمالي ودائع القطاع البنكي الخاص ١٢,٥٪ نهاية ٢٠٠٩ مسجلة بذلك نمو قدره ٨٥٪ نهاية ٢٠٠٩ عما كانت عليه ٢٠٠٨، كما بلغت نسبة التمويل الإسلامي إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي الخاص ١٣٪ نهاية ٢٠٠٩ مسجلة بذلك نمو قدره ٤٨٪ نهاية ٢٠٠٩ عما كانت عليه في ٢٠٠٨،

هذا وقد ازداد عدد العملاء في البنوك الإسلامية بنسبة ٩٥ للفترة ذاتها أما الموجودات فتمت بشكل كبير لتصل نهاية ٢٠٠٩ إلى ٧٥ مليار ليرة مقابل ٤٦ مليار ليرة في ٢٠٠٨ بزيادة قدرها ٢٩ مليار ليرة ونسبة نمو هي الأكبر ٦٢٪ وتبلغ حصة البنوك الإسلامية من مجموع موجودات البنوك الخاصة في البنوك السورية ١٥٪ عام ٢٠٠٩ مقابل ١٢٪ عام ٢٠٠٨.

ويعرف القطاع المالي الإسلامي في تركيا بنموك المشاركة، والتي تجاوزت مدخراتها ٧٥ مليار دولار، بعد أن كانت ٢٥ مليار دولار، ويتوقع أن تشكل مدخراتها ١٠٪ من مدخرات رؤوس الأموال في البنوك التركية، وحسب تقرير رابطة بنوك المشاركة فقد قدرت أرباح هذه البنوك عام ٢٠٠٩ بـ ٤٨٠ مليار دولار<sup>(٣٦)</sup>.

وعلى الرغم من عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية بشكل مباشر فإنه لا يمكننا إهمال التأثيرات غير المباشرة التي من الممكن أن تتعرض لها نتيجة هذه الأزمة، ولا نقول ضياع الأصول بكاملها كما في المصارف التقليدية، ففي الوقت الذي عرف فيه الاقتصاد العالمي تباطؤاً وانكماشاً عقب الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ إلا

(٣٦) تركيا تتوسع في المصرفية الإسلامية مجلة المصرفية الإسلامية، عدد ١٢، أوت ٢٠١٠.

أن نمو هذه الأصول بقي موجباً ٢٧٪، ٨٪، ٢١٪ سنة ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على التوالي وهو ما يدل على أن الصناعة المالية الإسلامية استطاعة أن تحافظ على نسبة نمو معتبرة خلال سنوات الانكماش، غير أن تأثيرها كان واضحاً سنة ٢٠٠٩ حيث لم تتجاوز نسبة ٨٪، ونظراً لأن المصارف الإسلامية تعمل في عالم يطغى فيه التمويل بفوائد على غيره، لذا فلامفر من أن تتأثر بالعوامل غير المباشرة ولا سيما الكساد وتدني أسعار بعض الأصول عندما بدأت تأثيرات الأزمة تنتقل إلى الاقتصاد الحقيقي<sup>(٣٧)</sup>، كما كشفت دراسة مالية أن معدل العائد العام على حقوق المساهمين لبعض البنوك السلامية قد انخفض نحو ٣٣,٥ من ١٣,٨ في ٢٠٠٦ إلى ٦,٥٥ في ٢٠٠٨، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية، وأوضحت الدراسة أن البنوك الإسلامية هي الأقل تعرضاً للمخاطر من خلال مؤشري نسبة الدين من رأس المال ونسبة الدين من مجموع الأصول حيث بلغ المؤشر الأول ٣,٠٩ للبنوك الإسلامية عام ٢٠٠٦ مقارنة بـ ٩,٢١ للبنوك التقليدية و ٧,٢٣ للبنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية.

لكن بشكل عام فإن اقتصار تأثير النظام المصرفي الإسلامي على العوامل غير المباشرة يعني أن المصارف الإسلامية لن تساهم في إحداث الأزمات، كما أن تأثيرها سيكون أقل وقدرتها على الصمود أكبر مقارنة بمثيلاتها التقليدية، وتعود محدودية تأثير الأزمة المالية العلمية على القطاع المالي الإسلامي بسبب صغر حجمه وحادثة نشأته نسبياً، ولعدم تعامل البنوك الإسلامية في سوق الأموال المتداولة بين الأسواق التقليدية، كما أنه ليست لها أموال مستثمرة قروض ومشتقات مالية مكشوفة وغير

(37) Mushtak Parker, Islamic Banks fared better during financial crisis, Arab News, 19 September, 2010

مضمونة، لذلك ينظر الكثير من الخبراء للتمويل الإسلامي بأنه الحل الأمثل للازمة المالية العالمية .



## الختام

بناءً على ما تقدم فإن الأزمة المالية المعاصرة ساهمت في تعزيز الثقة بقوة في النموذج المالي الإسلامي، القائم على أساس المشاركة وقدرته على الاستدامة، لسلامة المبادئ التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية، كونها تمتلك أهم ضوابط الاستقرار المالي والاقتصادي، ولعل أهمها عدم التعامل بالفائدة، وهو ما جعلها في مأمن من الأزمة التي عانت منها الأسواق المصرفية التقليدية، ولعدم تعامل البنوك الإسلامية في سوق الأموال المتداولة بين الأسواق التقليدية، كما أنه ليست لها أموال مستثمرة قروض ومشتقات مالية مكشوفة وغير مضمونة، هذا ما جعلها تلاقي رواجاً متزايداً على الصعيد العالمي، إذ لم يعلن مصرف إسلامي واحد إفلاسه بينما انهارت عشرات المصارف التقليدية بسبب أسعار الفائدة، لذلك ينظر الكثير من الخبراء للتمويل الإسلامي بأنه الحل الأمثل للأزمة المالية العالمية .